

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 4 فبراير 2015 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5630)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 ..... القمة الحكومية الثالثة -

### الإمارات اليوم

03 ..... أكاذيب «هيومان رايتس ووتش» -

### تقارير وتحليلات

04 ..... ماذا بعد انقلاب «الحوثيين» ومهلة الأيام الثلاثة في اليمن؟ -

05 ..... سوريا... معوقات تواجه الحل السياسي -

06 ..... هل تستعد إيران لخوض حرب على جبهتين ضد إسرائيل؟ -

### شؤون اقتصادية

07 ..... «المركزي الأردني» يخفض أسعار الفائدة لحفز النمو -

### من إصدارات المركز

08 ..... أسواق الطاقة العالمية.. متغيرات في المشهد الاستراتيجي -



## القمة الحكومية الثالثة

في إطار سعيها إلى المساهمة في مسيرة التطور والتقدم الإنساني، ابتكرت دولة الإمارات العربية المتحدة، نموذجاً جديداً للتفاعل بين الحكومة والمواطنين، عبر تنظيم قمة سنوية تحت عنوان «القمة الحكومية». ومنذ انطلاق دورتها الأولى العام قبل الماضي، تمثل هذه القمة منصة عالمية لتبادل الأفكار والآراء بين الحكومات من ناحية والأفراد والمؤسسات ومكونات المجتمع كافة من ناحية أخرى، في مناخ من الحرية والانفتاح والمصادقية المتبادلة، بالشكل الذي يسمح لجميع فئات المجتمع بالمشاركة في رسم مستقبلهم ومستقبل وطنهم.

وستشهد دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من التاسع إلى الحادي عشر من شهر فبراير الجاري، انعقاد «القمة الحكومية الثالثة»، كحلقة جديدة في مسيرة التطور والبناء التي بدأتها على مدار قمتين سابقتين، وستتضمن هذه القمة عدداً من الأحداث التي تُضفي عليها مزيداً من الأهمية، على رأسها حضور الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلقاء الكلمة الرئيسية فيها، إلى جانب ما ستشاهده من مبادرات جديدة مثل «تدشين متحف المستقبل»، وما ستشاهده من مناقشات لعدد من القضايا المهمة، كصناعة القرار ودور المرأة والتعليم والتقنيات الحديثة، إلى غير ذلك من أحداث ومناقشات، تجعل من القمة بحق محطة مهمة في طريق تقدم البشرية.

وكانت «القمة الحكومية الثانية»، التي عُقدت العام الماضي، قد شهدت إعلان الحكومة الإماراتية إعادة صياغة الهدف الأساسي لعملها، بالانتقال من مستوى رضا المتعاملين في معناه الضيق إلى مستوى إسعادهم، كمفهوم أوسع وأشمل. وقد جسّد هذا التغيير حجم الاهتمام الكبير الذي تكنه الدولة بالنسبة إلى مواطنيها، وحرصها التام على الاستمرار في بذل المزيد من الجهد والعرق، من أجل إدراك حلم السعادة بالنسبة إليهم، وهو الحلم الذي لا يتوقف عن التجدد، ولا سيما في هذا العالم، الذي لا يتوقف بدوره عن التغيير والتطور.

ولكي تتمكن الحكومة الإماراتية من الوفاء بتعهداتها أمام المواطنين، ومن منطلق وعيها التام بأن الهدف غير التقليدي يحتاج إلى أداة غير تقليدية، فإنها أعلنت في القمة الحكومية العام الماضي، انتقالها رسمياً من مرحلة «الحكومة الإلكترونية» إلى مرحلة «الحكومة الذكية»، وبمقتضى هذه الخطوة فهي قد شرعت في تطوير ما يلزم من تطبيقات وأدوات تكنولوجية وتطوير تشريعاتها وقوانينها وإجراءاتها التنفيذية، بما يسمح بإتاحة جميع الخدمات الحكومية للجمهور عبر الهواتف الذكية وجميع أدوات الاتصال الحديثة. ولأن هذه الخطوة لم تُقدم عليها أي دولة من دول العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة، فبقيام دولة الإمارات العربية المتحدة بها على هذا النحو، تكون قد طرحت نموذجاً ومفهوماً جديداً للعمل الحكومي، وشكلاً جديداً من أشكال العلاقة الآنية والمفتوحة من دون قيود بين الحكومة والمواطنين.

وفي خضم استعداد الحكومة الإماراتية لعقد قمتها الثالثة، تحدث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، مؤخراً، عن الرسالة المراد إيصالها إلى العالم من خلال هذه القمة، فأشار سموه إلى مصطلح جديد في العمل الحكومي، وهو مصطلح «مفتاح التغيير الإيجابي»، وفسّر سموه هذا المصطلح بأنه يعني «بناء البيئات الملائمة لإطلاق طاقات البشر، كي يحققوا أحلامهم وطموحاتهم، فتتحقق السعادة»، وألقى سموه بالمسؤولية في إيجاد هذا المفتاح على عاتق الحكومات، التي هي المسؤول الأول والأخير عن تحويل أحلام الشعوب وتطلعاتها إلى واقع حقيقي.

## أكاذيب «هيومان رايتس ووتش»

حمل التقرير الصادر من منظمة «هيومان رايتس ووتش»، بتاريخ 29 يناير الماضي، الكثير من التجني والافتراءات والتعابير الإنشائية الدعائية الخالية من الأدلة والأرقام والحجج القانونية، وغير ذلك من تزييف للحقائق عن عمد ضد دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطاتها الدستورية، وهو تقرير لا يستحق الرد أو التعليق عليه البتة، بقدر الانطلاق من الحرص على تعريته والتأمل في مغزاه وتوقيته والخيوط السياسية التي تحركه خارج الأنظار لمآرب وأغراض باتت مكشوفة للقاصي والداني منذ زمن بعيد.

يشير تقرير «هيومان رايتس ووتش» إلى أن مجموع الدول التي قامت بمراجعة الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان فيها يقارب 90 بلداً، ولم يشر إلى الأسباب التي جعلت المنظمة تغفل عن الممارسات الأخرى لبقية دول العالم المنتمية إلى الأمم المتحدة! وهو أمر يطرح تساؤلاً مشروعاً: كيف تسمح هذه المنظمة السياسية لنفسها بأن تجانب الموضوعية والحيادية والعلمية والدقة، وتغض الطرف عما يجري في نحو 100 دولة أخرى في العالم أغفلتها بالكامل، ولم تتطرق بإشارة واحدة إلى ما يجري فيها؟ هل في الأمر غاية لا يدركها إلا القائمون على المنظمة؟ وهل هذه الدول المئة هي من العالم الخارجي أو المثالي حتى لا يُشار إلى ما يجري فيها على مدار سنوات طويلة؟

لقد ازدحم تقرير «هيومان رايتس ووتش» وهو يتحدث عن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة بالكثير من التعابير الإنشائية الفضفاضة التي لا نصل معها إلى فهم أي حقيقة، حتى لو كان ذلك بالحد الأدنى. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول التقرير في ديباجته: «تعلن دولة الإمارات العربية المتحدة عن نفسها منارة للتسامح في المنطقة، ولكن الحقائق تكشف عن.. ازدراء لمبادئ حقوق الإنسان وأولئك الذين يدعمونها». وما فات المنظمة في هذا الشأن أن الإمارات لم تعلن أنها منارة للتسامح، ولكن من يعلن ذلك هو المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصديقة في العالم. وكان الأولى بالمنظمة تصحيح هذه المعلومة بالقول: تعلن الأمم المتحدة من خلال تقارير التنمية البشرية وتقارير منظمة العمل الدولية والمنظمات الأخرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر دول العالم في التنمية المستدامة والتقدم والرقي وحقوق الإنسان، وأفاد شعبها والمقيمون على أرضها في استطلاع أممي مستقل بأنهم أسعد شعوب الأرض. وكان الأولى بالمنظمة أن تشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة الأولى في العالم من حيث تفضيلها من قبل أكثر من 190 جنسية في العالم بوصفها المكان الأفضل للإقامة والعمل. وكان يتحتم على هذه المنظمة السياسية الإشارة إلى المرتبة التي حظيت بها الإمارات من حيث مكانتها المتقدمة بين الدول الراحية لحقوق الإنسان والمناحة للدول الفقيرة وللشعوب المحرومة من أجل الكرامة الإنسانية في كل بقاع كوكب الأرض، بل كان يجب على هذه المنظمة احترام الحد الأدنى من الحقائق والحيادية والموضوعية عند التطرق إلى قانون الإرهاب الذي شرعته دولة الإمارات العربية المتحدة في أغسطس من العام الماضي، وحددت هوية المنظمات الإرهابية في قارات العالم الخمس، انطلاقاً من مسؤوليتها الأخلاقية والإنسانية، بدلاً من التشكيك في هذا القانون وإدانتته.. وخاصة أن القانون جاء بعد أن عاث الإرهابيون فساداً وتقتيلاً وتمثيلاً وتنكيلاً بالأطفال والنساء والشيوخ قبل الشباب، ولن يكون آخر الضحايا الأمريكيين والبريطانيين واليابانيين الذين قتلوا مؤخراً وغيرهم في المنطقة والعالم.. فماذا تريد هذه المنظمة السياسية؟ هل نشرع قانوناً تمنح من خلاله هذه المنظمات الإرهابية مقاراً ومصارف للتمويل ورخصة عمل عابرة للحدود؟!..



## ماذا بعد انقلاب «الحوثيين» ومهلة الأيام الثلاثة في اليمن؟

مع انتهاء مهلة الأيام الثلاثة التي حددها «الحوثيون» للأطراف السياسية كافة في اليمن، والتي تنتهي اليوم، وذلك في ختام ما سُموه «المؤتمر الوطني الموسع» لحل أزمة الفراغ الدستوري بغياب الرئيس والحكومة، فإن ثمة مراقبين يرجحون هيمنة «الحوثيين» بشكل رسمي على السلطة وتقاسمها مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحرسه القديم.



على منصب الرئيس في السلطة القادمة، وذريعته هي ضرورة الرجوع إلى البرلمان للتصويت على من هو الرئيس القادم، فالرئيس السابق، يدرك تماماً أن أغلبية الأصوات التي يمتلكها داخل البرلمان ستقف مع تنصيب ابنه أحمد رئيساً للبلاد، لهذا يصر على الرجوع للبرلمان.

وفيما يتعلق بالسيناريو الآخر الذي ينتظر اليمن في الأيام القليلة القادمة، في حال استفراد «الحوثيين» بالسلطات السيادية، فإن من المرجح، بدرجة عالية، اصطدامهم بفشل ذريع في إدارة الدولة ومؤسساتها، وبخاصة في ظل عدم وجود طواقم إدارية مؤهلة، وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة وخزينة خاوية، ومعارضة داخلية والقيمة من دول الجوار، وانهيار كامل للدولة، ولاسيما أن هناك تواصلًا في التظاهرات الاحتجاجية المناهضة لانقلاب المتمردين «الحوثيين» من قبل شباب الثورة وحركة رفض في كل من صنعاء وتعز وإب والحديدة إلى الآن، فضلاً عن أن رداً في محافظة البيضاء شهدت مواجهات مسلحة بين المتمردين «الحوثيين» ورجال القبائل، في وقت يرجح فيه مراقبون اتساع دائرة هذه الحرب الشعبية ضد «الحوثيين» الذين يدرك الشعب، كما يؤكد الباحث اليمني الدكتور محمد جميح، أنهم طائفيون وشعارهم إيراني طائفي، ويمارسون هذه السياسة على الأرض، ويناقضون أنفسهم بالتحالف مع الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح الذي كان عدوهم اللدود حينما كان في السلطة، لهذا فلا خيار إلا المواجهة مع الشعب الذي سينتصر في النهاية لأنه يشكل الأغلبية.

وعلى الصعيد نفسه، فإن «المؤتمر الوطني الموسع» الذي عقد في صنعاء واختتم أعماله الأحد الماضي بتنظيم من ميليشيا «أنصار الله» الحوثية، قد فوض الزعيم الحوثي عبد الملك الحوثي واللجان المسلحة التابعة له لتشكيل السلطة الانتقالية إذا انتهت المهلة من دون التوصل إلى اتفاق.

اللافت للانتباه في هذا الموضوع هو أن المشاورات التي يرعاها مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر قد أفضت، فيما يبدو، بحسب جريدة «الحياة» اللندنية الاثنين الماضي، إلى توافق نهائي بين «الحوثيين» و«حزب التجمع اليمني للإصلاح» وبعض القوى الأخرى على تشكيل مجلس رئاسي يضم سبعة أعضاء يرأسه الرئيس الأسبق لجنوب اليمن علي ناصر محمد، يتولى إدارة المرحلة الانتقالية خلفاً للرئيس المستقيل عبدربه منصور هادي، في وقت لا تزال فيه المشاورات متواصلة لإقناع حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس السابق علي عبدالله صالح بتشكيله المجلس الرئاسي، لكن تيار الأخير يرفض هذا الخيار بذريعة أنه يمثل «انقلاباً على البرلمان» بوصفه المؤسسة الدستورية المعنية بحل مشكلة الفراغ الرئاسي، في وقت، بحسب مراقبين، يُعدُّ انعقاد مثل هذا الاجتماع بهيمنة من الميليشيات الحوثية، بحد ذاته، خرقاً للدستور لكونه منح شرعية دستورية لنفسه خارج البرلمان، من جهة، ولكون «الحوثيين» لا يعترفون أصلاً بجميع السلطات الدستورية من جهة ثانية، بما فيها البرلمان. فضلاً عن ذلك، فإن التفويض الذي منحه «المؤتمر الموسع» لعبد الملك الحوثي بتشكيل مجلس رئاسي وأعضاء للحكومة وتعيين قيادة جديدة للجيش إلى جانب حل البرلمان وإعلان بيان دستوري مؤقت للفترة الانتقالية، يعد بحسب خبراء خرقاً صارخاً للدستور ولمبادرة الحوار الوطني وللفترة الانتقالية، التي رعتها الأمم المتحدة.

غير أن من المهم الإشارة، بحسب متخصصين في الشأن اليمني، إلى أن جل الطموح الذي يسعى إليه الرئيس السابق علي عبدالله صالح ومناوراته السياسية مع «الحوثيين» هو كيفية استحواذ ابنه العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح

## في ظل رؤية الأسد وتطورات المواقف والأحداث سوريا... معوقات تواجه الحل السياسي

في ظل السعي إلى حل سياسي للأزمة في سوريا، وما يظهر من بوادر تغير في المواقف الغربية من بشار الأسد لجهة التخلي عن المطالبة بتنحيه عن السلطة، فإن التساؤل المهم هو: هل يمتلك الحل السياسي فعلاً فرصة للنجاح؟



برغم قيادته لصراع أسفر عن مقتل نحو 200 ألف مواطن وتشريد أكثر من 7 ملايين لاجئ وعن تقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات طائفية.

ويقول الكاتب إنه عندما سأله عن التنازلات التي قد يقدمها لدفع المفاوضات الحالية التي تقودها روسيا والأمم المتحدة، مضى الأسد بالتهرب من خلال انتقاد تدابير بناء الثقة أو لرفض التنازل بشكل قاطع بينما سخر تماماً من فكرة تبادل الأسرى. وبينما تخلى الأسد عن شرطه المسبق للمحادثات بأن يتخلى الثوار عن أسلحتهم، تساءل مراراً عما إذا ما كانت هناك جماعة معارضة يمكن التفاوض معها. وقال إنه قد يوافق على اتفاق لتقاسم السلطة، ولكن يجب إخضاعه أولاً للاستفتاء العام. ويقول الكاتب إن الأسد أُلح في بداية اللقاء إلى أنه وافق على إجراء المقابلة في الوقت الراهن لأن الهجمات الإرهابية الأخيرة في باريس أعطته فرصة جديدة لإيضاح المسألة التي كانت تجادل بها حكومته لسنوات: وهي أن نظامه والغرب يخوضان حرباً ضد العدو نفسه؛ أي ضد الإسلاميين المتطرفين، وأنهما في الواقع حلفاء وينبغي عليهما العمل سوياً. ولكن على الرغم من حديثه المنمق عن المصالح المشتركة، فقد أوضح الأسد أنه لن يتنازل عن شيء على الإطلاق للمعارضة.

ويختتم الكاتب المقال مشيراً إلى أن الصراع لن ينتهي بالنسبة إلى الأسد إلا باستسلام خصومه كافة، داخل المنطقة وفي الغرب، واعترافهم بصدق حججه.

في هذا السياق قال جوناثان تيرمان، رئيس تحرير مجلة «فورين أفيترز»، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» إن الحكومات الغربية بدأت في الأسابيع الأخيرة تغيير موقفها بشأن سوريا، إذ يبدو أن إدارة باراك أوباما تخلت بهدوء عن مطلب تنحي بشار الأسد عن منصبه كشرط مسبق لمحادثات السلام. وأضاف الكاتب أنه التقى مع الأسد يوم 20 يناير في دمشق، وأن الدرس الأول المستفاد من هذا اللقاء هو أن مثل هذه الآمال ليست سوى مجرد أوهام. ففي الظاهر، قال الأسد كل ما ينبغي عليه قوله وتبنى موقفاً تصالحياً وأبدى حرصه على إشراك الحكومات الغربية في كفاحه ضد الإرهاب، ولكنه لا يزال لا يشعر بالندم على ما فعله منذ بداية الأزمة السورية قبل أربع سنوات، إذ يبدو أنه لا يدرك مدى احتدام الحرب في بلده اليوم، وأن مقترحاته غير عملية ومبادراته ليس لها مغزى. ويعني ذلك أن الحرب السورية تنتهي بإحدى طريقتين بغض النظر عن تطلعات القادة الغربيين: إما بهزيمة الأسد للثوار وإما بهزيمة الثوار للأسد.

ويشير الكاتب إلى أن الأسد نجح خلال المقابلة في تقديم نفسه كزعيم عقلاني، حيث كان نقده للسياسة الأمريكية في المنطقة مماثلاً لرأي العديد من اليساريين في الغرب: ينبغي أن يقتصر الدور الأمريكي على «دفع السلام في المنطقة ومكافحة الإرهاب وتعزيز العلمانية ودعم المنطقة اقتصادياً» مع «الامتناع عن شن حروب؛ لأن هذا يقوض مكانة أي قوة عظمى». ولكن تعنت الأسد وخداعه أو توهمه بدا ظاهراً على نحو يؤكد أنه من المستحيل أن يتفاوض مثل هذا الشخص على اتفاق لإنهاء الحرب في سوريا. فلم يكف الأسد يعترف بأنه لن يستطيع تحقيق انتصار عسكري لأن كل الحروب تنتهي بحل سياسي، حتى أصر على أن «الشعب السوري لا يزال يؤيد وحدة البلاد ولا يزال يدعم الحكومة». وأكد الأسد أن اليد العليا لا تزال لجيشه، برغم أن قواته عجزت عن طرد الثوار من حلب على مدى 3 سنوات. ولا يشعر الرئيس السوري بأي ندم

«كومنتري» تتساءل:

## هل تستعد إيران لخوض حرب على جبهتين ضد إسرائيل؟

قال جوناثان توبين في مقال نشرته مجلته «كومنتري» إن الهجوم الذي شنه «حزب الله» على الحدود الشمالية لإسرائيل مؤخراً كان تذكراً لسكان المناطق الشمالية الإسرائيلية بأن حياتهم قد تنقلب رأساً على عقب في أي لحظة حال اتخاذ إيران قراراً بتضييق الخناق على إسرائيل أو ربما شن حرب شاملة ضدها، ويساور هذا الشعور أيضاً سكان المناطق الواقعة على مقربة من قطاع غزة.



موجة القتال الأخيرة بينهما في إعادة بناء بنيتها التحتية العسكرية من الأنفاق والملاجئ المصممة لحماية قادتها ومقاتليها وترسانتها.

ويقول الكاتب إن هذا يؤكد حاجة إسرائيل إلى الاستعداد لخوض حرب على جبهتين إذا قررت إيران أن خوض مثل هذه الحرب قد يخدم مصلحتها. ويجب أن يدفع هذا الرئيس باراك أوباما إلى إعادة النظر في مساعاه لتحقيق انفراجة مع إيران، والذي أرغمه بالفعل على التضحية بهدفه السابق المتمثل في تفكيك البرنامج النووي.

ويؤكد الكاتب أن استرضاء طهران لن يجلب السلام إلى المنطقة، إذ تبدو إيران عازمة على توسيع هيمنتها. ومن المرجح أن تتصاعد رغبة إيران في استخدام النفوذ الذي كسبته على الحدود الشمالية والجنوبية لإسرائيل، ولاسيما مع الخلاف المتزايد القائم بين واشنطن والقدس في الوقت الراهن.

ويختتم الكاتب المقال بالإشارة إلى أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد منع مثل هذه النتيجة، فإنها تحتاج إلى أن تكون أكثر واقعية حول حقيقة شريكها في المفاوضات النووية الإيرانية.

وأضاف الكاتب أنه على الرغم من «مزاعم» بعضهم بأن المخاوف الأمنية الإسرائيلية هي أكاذيب يحوكها رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، لتبرير سياساته، أكدت الأحداث الأخيرة أن الحرب الثنائية الجبهة التي تجمع بين الصواريخ والهجمات الإرهابية ضد إسرائيل هي تهديد لا يمكن تجاهله. وشرعت إسرائيل في أعقاب الهجوم الأخير لـ «حزب الله» إلى تجديد مساعيها للبحث عن أدلة تثبت حفر «حزب الله» أنفاقاً عبر الحدود تسهل تنفيذ المزيد من الهجمات عليها. وكانت معدات البناء التي عُثر عليها في محيط الهجوم علامة على أن «حزب الله» يستعد لشن مزيد من الهجمات، وربما تهدف هذه المرة إلى قتل وخطف المدنيين فضلاً عن الجنود.

ويقول الكاتب إن خلفية الهجوم الأخير لا تقتصر على التوترات المعتادة مع الجماعة اللبنانية المسلحة فحسب، ولكنها تنطوي أيضاً على إصرار إسرائيل على عدم الترحح عن موقفها تجاه المحادثات النووية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، حيث إن قدرة إيران على استخدام وكلائها في «حزب الله» للضغط على إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من هدفها المعلن المتمثل في تحقيق الهيمنة الإقليمية عن طريق استغلال الفوضى في العراق وإبقاء حليفها السوري بشار الأسد في السلطة.

ويرى الكاتب أنه ينبغي النظر للتوترات القائمة مع «حماس» على طول الحدود الجنوبية لإسرائيل في ضوء المنطق نفسه. فقد بدأت «حماس» تتحرك مؤخراً لتجديد تحالفها مع إيران بعد انفصالهما إثر دعم كل منهما لأطراف متنافسة في الحرب السورية. وقد انتصر الأسد بمساعدة من إيران و«حزب الله»، وتقر «حماس» الآن بأنها أخطأت عندما انضمت إلى داعمي الثوار ضد الأسد. واستغلت «حماس» الهدنة التي عقدها مع إسرائيل لإنهاء





## «المركزي الأردني» يخفض أسعار الفائدة لحفز النمو

تباطؤ وتيرة التضخم وتحسن كبير لميزان المعاملات الجارية. وقال البنك إنه اتخذ هذه الخطوة «في ضوء العديد من التطورات الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد الوطني ومن أبرزها تسجيل مستويات مريحة من الاحتياطات من العملات الأجنبية...»



قال «البنك المركزي الأردني»، أمس، إنه سيخفض أسعار إقراضه الرئيسية 25 نقطة أساس، وهو أول خفض يجريه منذ يونيو الماضي، وذلك في أعقاب زيادة كبيرة في احتياطات النقد الأجنبي وتحسن آفاق التضخم.

بهدف خلق بيئة ملائمة لحفز النمو الاقتصادي». وقال البيان (سيستمر «البنك المركزي» في نهجه الدائم بمتابعة جميع التطورات النقدية والاقتصادية المحلية والدولية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تضمن تحقيق أهدافه بكفاءة).

وقال البنك إنه سيخفض سعر إعادة الخصم إلى 4%، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل ليلة واحدة إلى 3.75% بدءاً من اليوم. وقد خفض البنك أيضاً سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر إلى 2.75% وعزا البنك قراره إلى مجموعة من العوامل، منها

## شركات الطيران الصينية تلغي رسوم غلاء الوقود

قال مسؤولان تنفيذيان في قطاع الطيران الصيني إنه من المنتظر أن تلغي شركات الخطوط الجوية الصينية رسوم غلاء الوقود على الرحلات الداخلية بدءاً من الخامس من فبراير الجاري وللمرة الأولى منذ أواخر عام 2009 حتى مع بدء ارتفاع أسعار النفط من أدنى مستوى لها في ست سنوات هذا الأسبوع. وقال مسؤول تنفيذي بشركة «ساذرن إيرلاينز» لـ «رويترز»: «تلقينا إخطاراً من الهيئة التنظيمية وأبلغنا وكالات السفر الخاصة بنا بالفعل». وقال مسؤول تنفيذي لدى «سبرنج إيرلاينز» إن الشركة على علم أيضاً بأحدث جولة من خفض رسوم الوقود. وأكدت متحدثة باسم إدارة الطيران المدني الصينية إلغاء رسوم غلاء الوقود برغم أنه لم يتم إعلان ذلك. وكانت آخر مرة خفّضت فيها شركات الطيران الصينية الرسوم في الخامس من يناير عندما جرى تخفيض الرسوم على المسارات المحلية التي تزيد على 800 كيلومتر بواقع النصف إلى 30



يواناً في حين خفضت الرسوم على المسارات الأقصر إلى 10 يوانات بدلاً من 30 يواناً.

## «المركزي المصري»: السوق السوداء للدولار ستنتهي قريباً



قال هشام رامز، محافظ «البنك المركزي المصري»، إن السوق السوداء للدولار في البلاد ستنتهي «قريباً» وإن «الاقتصاد لن يعتمد على المعونات». وكان «البنك المركزي» قد بدأ قبل نحو أسبوعين السماح للجنيه

بالانخفاض عن 7.14 جنيه للدولار للمرة الأولى في ستة أشهر، فيما قال مصرفيون ومحللون إنه مسعى لتشجيع الاستثمار والتصدي للسوق السوداء في العملة. وخلال لقائه مع الجالية المصرية في الكويت قال رامز «مصر ليس فيها مشكلة دولار.. مصر تستورد بستين مليار دولار وتحويلات المصريين بالخارج تبلغ 18 مليار دولار». وأضاف «البنوك لا توفر سوى النصف والنصف الآخر يأتي من السوق السوداء»، وأكد أن تحويلات المصريين في الخارج لا يدخل منها للجهاز المصرفي إلا نسبة بسيطة جداً. وتعاني مصر بسبب تراجع إيرادات السياحة والاستثمارات الأجنبية فضلاً عن أن كثيراً من المغتربين يفضلون إرسال أموالهم إلى البلاد عبر السوق السوداء التي يحصلون فيها على أسعار أعلى. وقد تراجع الجنيه في أحدث عطاء للبنك ليصل إلى 7.53 جنيه، كما واصل الهبوط في البنوك ليصل إلى 7.63 جنيه.



## أسواق الطاقة العالمية.. متغيرات في المشهد الاستراتيجي

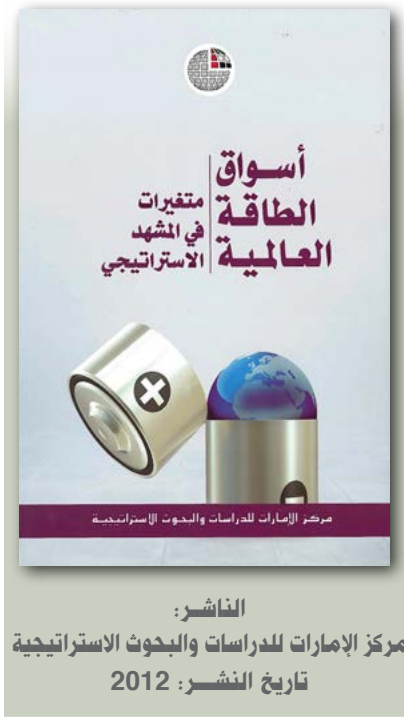
وعند إنشاء البنية التحتية الخاصة بها، والتأثيرات البيئية الأخرى مثل استخراج اليورانيوم، والتصريفات الناتجة عن التشغيل الروتيني، وعواقب الحوادث الصغيرة والكبيرة النطاق. ويرى فروجات أن استخدام الطاقة النووية يجلب معه تنوع الوقود ودرجة من الابتعاد عن تقلبات أسعار الوقود الأحفوري، ولذلك يمكنه زيادة أمن المعروض والمساعدة في استقرار السوق، ولاسيما إذا تم تطويرها إلى جانب تكنولوجيات إمداد الوقود غير الأحفوري، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية أو الكتلة الحيوية، وأيضاً بتدابير جانب الطلب.

وفي السياق نفسه يشير الكتاب إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر مرشحاً مثالياً لحيازة الطاقة النووية، نظراً إلى كون تكنولوجيات الطاقة النووية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وهي أنسب للاقتصادات التي تشهد نمواً قوياً. ومع ذلك، يجدر التحذير بأنه ينبغي تحليل العوامل البيئية أو الخارجية لإنتاج الطاقة، التي بدورها يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في حساب التكاليف الإجمالية.

ويستكشف الكتاب أيضاً سياسات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخارجها، ويوضح الدكتور محمد رمادي الأستاذ في قسم الاقتصاد والإدارة المالية في «جامعة الملك فهد للبترول والمعادن»، أن دول مجلس التعاون مجتمعة، تواجه معضلات متزايدة في إدارة العرض والطلب لموارد الطاقة على حد سواء، ويلفت النظر إلى أن اضطرابات ما يسمى «الربيع العربي» قد أدت إلى تغيير بعض الافتراضات السابقة بأن القطاع الخاص سيكون القوة الرائدة للتغيير الاقتصادي، إلى فرضية تقوم على تدخل حكومي أكثر استدامة في دول المجلس، وهو ما سيدفع الحكومات الخليجية إلى اتخاذ خيارات بين العقلانية الاقتصادية والسياسية في سياساتها المحلية تجاه الطاقة.

ويؤكد الكتاب في الختام أن منطقة الخليج لا تزال مركزاً مهماً للطاقة بالنسبة إلى العالم، لكنها في الوقت نفسه تعاني نقصاً في بعض أنواع الوقود خاصة الغاز.



بدأت معالم تأثير التغيرات في المشهد الاستراتيجي العالمي على أسواق الطاقة تتضح على نطاق العالم، وهو موضوع الجدل الدائر ضمن قطاع الصناعة وفيما بين الحكومات على حد سواء. ولا تمس هذه التغيرات تطور أسواق النفط وتأثيرها في معدلات الإنتاج والأسعار وحسب، بل تمس مجموعة من العوامل الأخرى أيضاً؛ بما فيها أمن الطاقة، وتأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية، والحضور المتنامي لمنتجي منطقة الخليج العربي في الأسواق، سواء من حيث احتياطاتهم التقليدية أو تطويرهم مصادر بديلة ومتجددة.

يقدم هذا الكتاب مجموعة متنوعة من وجهات النظر بشأن تلك الاتجاهات،

وما لها من عواقب على المنتجين والمستهلكين على حد سواء في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، إذ يرى ممدوح سلامة، المستشار في مجال النفط والطاقة لدى «البنك الدولي»، أن سوق النفط العالمية تقف على مفترق طرق؛ فأساسيات سوق النفط خضعت لتغييرات جذرية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ومن الواضح أن الاتجاهات الراهنة في العرض والطلب النفطيين غير قابلة للاستمرار من المنظور البيئي والاقتصادي والاجتماعي؛ لذا فهو يتوقع أن الضغط على أسعار النفط سيتواصل بلا هوادة في الأعوام المقبلة، بسبب تنامي الطلب العالمي على النفط، وتضاؤل الاحتياطات العالمية المثبتة. ويتناول الكتاب الجدوى الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية، سواء في ضوء القيود المفروضة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو مشاركة منتجي الموارد الهيدروكربونية الخليجيين في تطوير المصادر المتجددة، وبين أنتوني فروجات، الباحث الأول في معهد «تشاتام هاوس»، أن لجميع مصادر الطاقة أثراً في البيئة وسوق الطاقة الأوسع، واستخدامها هو عبارة عن تحقيق توازن بين المخاطر والمنافع التي تجلبها، والطاقة النووية ليست استثناء من ذلك. والمنافع البيئية النسبية للطاقة النووية يمكن قياسها؛ لأنها لا تنتج أي انبعاثات لثاني أكسيد الكربون خلال: دورة الوقود،